والخبر كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي
ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع
مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما
وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد انه لا مطابقة او بدون
الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد
ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص
منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين
اكتفوا باحدهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي
تقرير مذهب النظام وقد وقع هاهنا في شرح المفتاح ما يقضي منه
العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة
لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء
على الله والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد
بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان
الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم
الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق
فمراد الجاحظ بكونه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو
بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر
وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من
الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال
الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون
هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق وعدم الصدق وليس شيء لانه لم يجعل

عدم اعتقاد



عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم
كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى
اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة
لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون
فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا
حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب
لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى قصد الافتراء
اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه
بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون
ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره
في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا
ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام
فان قول المجنون والنائم والساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون
خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم
ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين
النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه اذا عبر عنها بكلام
تام يسمى خبرا او تصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا
تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما
كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا
فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل
محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)